الإدارة المحلية والتنمية المستدامة (توطين التنمية المستدامة) محافظة بغداد انموذجاً

الباحث. هيثم اياد ابراهيم محمود أ.د. ناظم نواف ابراهيم

hethamayaad79@gmail.com dr.nadhim967@gmail.com

الجامعة المستنصرية / كلية العلوم السياسية

قسم النظم السياسية والسياسات العامة

الملخص:

أصبحت التنمية المستدامة ضرورة حاكمة تفرض نفسها بشدة على المجتمعات عامة والمجتمعات المحلية خاصة في ضوء التغييرات السلبية التي يشهدها العالم وفي ضوء تناقص الموارد نتيجة للتغييرات المناخية التي تعصف باجزاء العالم المختلفة فبين حين واخر تطالعنا الاخبار عن كوارث طبيعية تهدد مستقبل الجيل الحالي والاجيال القادمة ؛فمثلاً في العراق لدينا ارتفاع بمعدلات تلوث الهواء بشكل غير مسبوق حتى بلغت نسبه ال٧٤% وكذلك باقي دول العالم مع التباين في النسب الا انها أي الدول بشكل عام تعاني من تهديد لمستقبل الاجيال القادمة مما يفرض على حكوماتها وعلى اداراتها المحلية مسؤولية مضاعفة وجهد مضاعف يتمثل في تحقيق اهداف التنمية المستدامة ال١٧ عشر بالتعاون والتعاضد وبرزت لدينا مصطلحات تنموية جديدة مثل توطين التنمية المستدامة والتحضر الأخضر والتحضر الازرق وانسنة المدن ؛لذلك يحاول هذا البحث دراسة امكانية تحقيق التنمية المستدامة من خلال العمل على تطبيق اهدافها من قبل الادارات المحلية داخل الدول بمختلف مستوياتها مع العلم ان الادارة المحلية ليست ابتكاراً حديثاً للإنسان، بل أنها لازمت البشرية منذ أقدم العصور وحتى الآن، إذ الملاحظ أن القرى الصغيرة نشأت قبل أن تنشئ الدولة أو قبل أن يتبلور مفهومها وكانت القرى والمدن تجتمع بين حين وأخر اجتماع أفرادها، لإدارة شؤونهم وحل مشاكلهم، وكان هذا خير دليل لتطبيق مفهوم الديمقراطية المباشرة بين أفراد المجتمع الواحد، ولذلك فإن الإدارة المحلية تعد الأصل أو المنبع الذي استحدثت منه الدول الحديثة النظام ، لكن الاتجاه الجديد يعمل على استغلال وتوظيف الموارد المحلية المادية منها والبشرية في سبيل خدمة سكان الوحدات المحلية في انجاز عدد من الاهداف ومنها العمل على انجاز التنمية المستدامة من قبل الادارات المحلية وسيتم اعتماد محافظة بغداد كونها تمثل إدارة محلية كنموذج للبحث في مدى تحقق التنمية المستدامة .

الكلمات المفتاحية (الإدارة المحلية ،المجتمع ،التنمية المستدامة، توطين التنمية المستدامة).

Local administration and sustainable development (localization of sustainable development) Baghdad Governorate as a model

Researcher: HAITHAM AYAD IBRAHIM

Professor: Nazim Nawaf Ibrahim

Al-Mustansiriya University / College of Political Sciences

Department of Political Systems and Public Policies

Abstract:

Sustainable development has become a ruling necessity that imposes itself strongly on societies in general and local communities in particular in light of the negative changes that the world is witnessing and in light of the diminishing resources as a result of the negative climate changes that are afflicting various parts of the world. From time to time, we receive news of natural disasters that threaten the future of the current generation and future generations. For example, in In Iraq, we have an unprecedented rise in air pollution rates, reaching 74%, as do the rest of the world's countries, with variations in rates. However, in general, they suffer from a threat to the future of future generations, which imposes on the governments of the countries and their local administrations a double responsibility and a double effort to achieve sustainable development goals. 17 coals must cooperation and cooperation until new development terms emerged for us, such as the localization of sustainable development, green urbanization, blue urbanization, and the humanization of cities. Therefore, this research attempts to study the possibility of achieving sustainable development by working to implement its goals by local administrations within countries at their various levels, knowing that local administration is not It is a recent innovation for mankind,

and it has accompanied humanity from the earliest times until now, as it is noted that small villages arose before the state was established or before its concept crystallized, and villages and cities met from time to time with their members meeting, to manage their affairs and solve their problems, and this was the best evidence for applying the concept. Direct democracy among members of one society, and therefore local administration is the origin or source from which modern countries developed the system, but the new trend works to exploit and employ local resources, both material and human, in order to serve the residents of local units in achieving a number of goals, including working to achieve development. Sustainable development by local administrations, and Baghdad Governorate will be adopted as a local administration as a model for examining the extent to which sustainable development is achieved.

Keywords (local administration, community, sustainable development, localization of sustainable development)

المقدمة :

تزداد أهمية التنظيم السياسي والإداري للدولة يوم بعد يوم في تلبية حاجات الانسان ونحن نعيش عصر الاكتشافات العلمية المتوالية والمتواترة والتي تزداد معها حاجات الانسان بشكل متواتر مما سبب ارهاقاً للدول قاطبةً فالدول المتداخلة بأبسط التفاصيل انهار نموذجها مع سقوط الاتحاد السوفيتي عام ١٩٩١ والدول الحارسة التي تعتمد اراء الاقتصادي ادم سمث بدعه يعمل دعه يمر والمتمثلة بالنموذج الغربي واجهة أزمات متتالية خاصة ونحن نعيش في عصر الازمات لذلك اخذت الدول من اتباع النموذجين البحث عن تنظيم اداري يخفف عنها عبء المسؤولية ويعمل على توفير متطلبات السكان المتزايدة وتمثل هذا النموذج بتفعيل الإدارة المحلية والعمل على اسناد مهام جديدة لها لكي تحقق عدداً من القضايا المهمة ويبحث هذا البحث في إمكانية تحقيق التنمية المستدامة من خلال الإدارات المحلية وتم اعتماد محافظة بغداد كنموذج للبحث في هذه الامكانية

وقُسم الى مبحثين يبحث الأول في الاطار النظري لمفهومي الإدارة المحلية والمجتمع بينما يبحث الثاني في التنمية المستدامة وجهود محافظة بغداد في تحقيقها

أهمية البحث :تتجسد أهمية البحث في إمكانية تحقيق التنمية المستدامة من خلال الإدارات المحلية بشكل افضل مما تحققه الإدارات المركزية لان التنمية المستدامة ستكون معبرة عن احتياجات سكان الوحدات المحلية الحقيقية لأن أهل مكة هم أدرى بشعابها

أشكالية البحث :تتجسد أشكالية البحث في البحث بعلاقة الإدارة المحلية بالتنمية المستدامة فما هي ماهية الإدارة المحلية وما هي ماهية التنمية المستدامة وماهي العلاقة الرابطة بين المفهومين

فرضية البحث :تنطلق فرضية البحث من فكرة أساسية وهي إمكانية تحقيق التنمية المستدامة من خلال الإدارة المحلية بشكل افضل من الإدارة المركزية وبالتالي يمكن ان تحدث الإدارة المحلية وهي جزء من البنية الفوقية تغيير إيجابي في البنية المجتمعية.

منهجية البحث :تم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي والمنهج النظمي اثناء البحث

المبحث ألأول /ماهية الإدارة المحلية وماهية المجتمع

المطلب ألأول :ماهية الإدارة المحلية

أولاً :مفهوم الإدارة المحلية لغة واصطلاح :

١-الادارة لغة: في معجم المعاني الجامع تعني الادارة ومصدرها ادار، تحقيق الاهداف عن طريق الاخريين اي بمعنى توظيف الاخر في سبيل تحقيق اهداف محددة ويقال الدير .دير الراهبات والرهبان

(**الفيروزابادي ،٢٠٠٨،ص٧٧**) وفي المعجم الوسيط ورد ذكر مدراء بمعنى سكان الحضر؛ اي دلالة على التجمع وتدبير الامر؛ فيقال ما رأيت في الوبر والمدر مثله ؛ اي في الحضر والبدو

الرحل (**مدكور واخرون ،١٩٩٣ ،ص٨٩٣**)، وفي مختار الصحاح ورد ذكر كلمة (مدر) وتعني سكان القرى فالعرب تسمي القرية مدرة(**الرازي ،١٩٨٣ ،ص٦١٩**) ، ، اما مفردة المحلية لغة: فهي مشتقة من مفردة (محل) والتي تعني المكان ومن مقتربات محل كلمة امحل والتي تدل على التباعد الزماني والمكاني؛ فيقال فتنة متماحلة اي متطاولة ويقال امحل الزمان اي اشتد الجفاف وطال(**مدكورواخرون،١٩٩٣ ،ص٨٩٠**)

٢-**الادارة المحلية اصطلاح:** أن الإدارة المحلية وفقاً للمذهب الانكليزي تعني تفويض جزء من الصلاحيات من الحكومات المركزية الى الحكومات المحلية في مناطق جغرافية محددة التعريف وفق المذهب الانكليزي قد خلط ما بين صور المركزية الادارية وما بين الادارة المحلية ، كما تعرف الادارة المحلية ((بانها تطبيق اللامركزية على السلطات والوظائف الاساسية من المركز الى المناطق والمقاطعات والبلديات والمجتمعات المحلية فهي الية فعالة لتمكين الناس من المشاركة في الحكم))(**Cheem,1996,P9**)

اما عالم السياسة (اندريه دي لو بادير)فقد عرف الادارة المحلية بانها ((هيئة محلية تتمتع باللامركزية وتمارس اختصاصاتها الادارية في اطار الاستقلال الذاتي))نلحظ ان التعريف لم يشير الى مقومات واركان الادارة المحلية الاساسية مثل الانتخاب والرقابة ،كذلك عرف المفكرمارسيل والين الادارة المحلية ((بانها عملية سحب الاختصاص من السلطة المركزية الى هيئة مستقلة ذات اختصاص محدد)) تجاهل التعريف مقومات الادارة المحلية من كيفية تشكيل هذه الهيئة المستقلة وما هو مدى الاستقلال وما هو مجال الرقابة وعرفت الادارة المحلية كذلك بأنها صورة من صور التنظيم الاداري يتم فيه السماح لمجموعات بشرية بالتمتع بمزايا الادارة الذاتية؛ وتكون لهذه الجماعة او الجماعات شخصية معنوية قانونية مع موارد خاصة .التعريف اعلاه اكثر توسعاً من التعريفين السابقين وبمجموعهم يمثلون رأي الفقه الفرنسي اما (سليمان

الطماوي) وهو يمثل وجهة نظر الفقه العربي فقد عرف الادارة المحلية من خلال تعريف اللامركزية الادارية ويقصد بها عملية قسمت او بمعنى اصوب توزيع الوظائف والصلاحيات الادارية بين العاصمة التي تمثل الحكومة المركزية وبين هيئات محلية منتخبة تمارس مهام الوظيفية الادارية تحت رقابة واشراف الحكومة المركزية.**(الحمداني ،٢٠١٤ ،ص٨٦)** اما الفقه البريطاني فقد حصر مهام الادارة المحلية بممارسة الوظيفية الادارية دون ان يكون للوحدات الادارية حق في التشريع ،كذلك تعرف الادارة المحلية بانها حكومة مصغرة تخدم مساحة معينة عن طريق ممارسة وظائف مفوضه لها ؛فهنالك اجماع بين الفقهاء على ان الادارة المحلية والحكم المحلي لا يتضمنان ممارسة وظيفية التشريع ،فضلاً عن ذلك عرفت بانها وحدات ادرية ادنى بالمستوى من مستوى الحكومة القومية ، وهي اي الادارة المحلية تمثل هيئات محلية منتخبة محددة بنطاق جغرافي تمارس نشاطاتها الوظيفية تحت رقابة الحكومة المركزية؛ فالإدارة المحلية تمثل نمط من انماط التنظيم الاداري المحلي يتم فيه توزيع الاعمال الادارية ما بين السلطة المركزية وسلطات محلية منتخبة تمارس اعمالها في نطاق الرقابة المركزية.**(الشيخلي ،٢٠١٥ ،ص٩-١١)** وهنالك بعض المختصين في مجال الحكومات والإدارة المحلية يعرفها من خلال تعريفه للوحدات المحلية والتي تعرف اي الوحدات المحلية بانها اطار مكاني معين تابع الى اقليم الدولة حدد بموجب القانون والانظمة الداخلية بمسميات مختلفة مثل القرية او المدينة او الناحية والقضاء الخ .ومن اهم مكونات الاطار المكاني المكون الجغرافي والبشري والوظيفي ويعرفها البعض بأنها ((وحدات اهلية مستقلة لها مصادرها وايراداتها الذاتية وتمثل حلقة الوصل بين الحكومة والمواطن وتؤدي الدور الابرز والاهم في المجالات التنموية وتقدم الخدمات البنيوية التحتية للمجتمعات المحلية)) فضلاً عن ذلك يعرفها البعض الاخر بانها مجموعة من الاشخاص يسكنون في اطار مكاني له تنظيم معين ويخضعون لسلطة حاكمة لها شخصية قانونيه وتمتع باستقلال من اجل ممارسة المهام الموكلة لها .لكن هذا التعريف تجاهل دور الرقابة .كذلك عرفت

أي الوحدات المحلية بانها اطار مكاني محدد يمارس نشاطه المحلي بواسطة هيئات منتخبة تمارس عملها تحت رقابة الدولة .وهذا التعريف للمناطق المحلية تجاهل دور الاستقلال (المادي والاداري)والذي يعد ركيزة اساسية ومطلب ضروري من متطلبات الادارة المحلية وكذلك عرفت بانها نطاق جغرافي محدد ذو استقلال مالي واداري ويتمتع بالشخصية المعنوية ويخضع اثناء ممارسته لوظائفه لرقابة الدولة المركزية ويدار من قبل هيئة منتخبة او معينة او تجمع ما بين الانتخاب والتعيين. **(المبيضين ،د.ت،ص٢٠-٢١)**

وعرفت الادارة المحلية ((:(local Administration) :بانها منطقة جغرافية مستقلة بشكل نسبي تدار بواسطة ممثلين عن سكان المنطقة ،وتحت مراقبة السلطة المركزية ،وان مدى الاستقلالية في القدرة على اتخاذ القرار هو المعيار الرئيسي لفاعلية النظام المتبع من ناحية التنظيم الاداري ،بغض النظر عن التسمية ان كانت ادارة محلية ام حكم محلي))**(مرعي ،٢٠١٨،ص٢٦)** ويؤخذ على هذا التعريف انه لم يحدد عناصر الاستقلال ولم يحدد كذلك الية تولي الممثلين هل هو بالانتخاب ام التعيين ام من خلال المزج ما بين الاليتين.وهنالك من الكتاب من يقدم موضوع الانتخاب ويضع له موضع الصدارة في التعريف فيعرف الادارة المحلية بانها: مجالس منتخبة تمارس الوظائف الادارية في المجتمع المحلي وتقع تحت طائلة الرقابة الشعبية للناخبين؛ ويعد الادارة المحلية من خلال مؤسساتها مكملة لمؤسسات الدولة؛ هذا التعريف منح مكانة متميزة للمجتمع المحلي من خلال الانتخاب و المسؤولية الشعبية للوحدات المحلية الا انه تغافل عن مسؤولية المؤسسات والوحدات المحلية تجاه المؤسسة المركزية**(حسين ،٢٠١٦ ،ص١٧)** ، وهنالك من عرفها أي الإدارة المحلية من خلال تعريفه الى اللامركزية الادارية الاقليمية والتي تعني نقل اختصاصات ادارية بموجب القانون الى هيئات ومؤسسات محلية مستقلة دون ان تفقد المؤسسات المركزية اختصاصاتها في مجال الرقابة بمختلف اشكالها**(عواضه**

١٩٨٣، ص١٧)، وعرفت بانها هيئات اقليمية منتخبة بالغالب يعهد اليها بالوظيفة الادارية وتمتع هذه الهيئات بالشخصية المعنوية ولها استقلال مالي واداري وتمارس مهامها تحت رقابة الدولة الإدارية لضمان حسن تنفيذ الخطط**(حمود، ٢٠١٩، ص٢٣-٢٤)** التعريف الأخير هو المتبنى من قبل البحث .

ثانياً/عناصر ومستويات الإدارة المحلية وطرق تنظيم الإدارات المحلية :

١- العناصر الواجب توفرها عند تطبيق مبدا الادارة المحلية:

أ- الوحدة المحلية : ويقصد بها مساحة جغرافية محددة يقطنها مجموعة من الاشخاص ذات مصالح محلية متميزة

ب-التمتع بالشخصية القانونية المعنوية: والشخصية القانونية المعنوية مجموعة هي مجموعة من الاشخاص يجمعهم هدف محدد ومجموعة من الاموال حُددت لهدف معين ويترتب على منح الشخصية القانونية المعنوية تبعات وهي استقلالية موظفي الادارة المحلية عن السلطة المركزية وأهلية التعاقد والتقاضي.

ت-الاستقلال الاداري والمالي: وهو ان تكون للوحدات المحلية ميزانية خاصة بها قائمة على نوعين من الايرادات ايرادات محلية وتتمثل بسلطة فرض الضرائب وايرادات مركزية ، اما الاستقلال الاداري فيقصد به استقلال الوحدة من الناحية الادارية**(بدير واخرون،، ١٩٨٣، ص٦٧-٦٩)**.

ث-وجود مجالس محلية منتخبة : وهنا بعض الكتاب يضع شرط الانتخاب كشرط اساسي لمجموع اعضاء المجالس المحلية والبعض يرى بانه اذا تم تعيين البعض من اعضاء المجالس

المحلية فان ذلك لا يخل بعناصر الادارة المحلية ما دام اغلب الاعضاء منتخبون وان الغرض من التعيين هو للاستفادة من الخبرة(**الشيحة،٢٠١٢ ،ص٩٢**).

ج- الرقابة : وهي من الاركان والعناصر المهمة اذا ان الادارات المحلية هي ليست حرة بالمطلق في ممارسة الاختصاصات المسندة اليها فهي تعمل في نطاق رقابة الدولة وذلك للتأكد من حسن الاداء وتحقيق الاهداف المنشودة ويطلق البعض على الرقابة تسمية الوصاية الادارية الا ان التعبير الدراج هو الرقابة الادارية فالوحدات المحلية هي ليست قاصر لتمارس عليها الوصاية(**المكاوي ، ٢٠١٥ ،ص٧٥-٧٦**).

٢- **مستويات الادارة المحلية:** تتحكم عوامل عدة عند تحديد مستويات الادارة المحلية؛ وهذه العوامل هي العامل الاقتصادي ،والعامل الديموغرافي ،والمساحة ،وتوزيع السكان ،والعامل السياسي، وتتبنى الدول احد انواع المستويات التالية في تنظيم الادارة المحلية

أ- المستوى الاحادي: اذ تتكون الادارة المحلية من مستوى واحد يلي الحكومة المركزية في الدولة البسيطة ويلي الحكومة الفيدرالية في الدولة الفيدرالية مثل سويسرا التي تتكون من مستوى ادارة محلي احادي يعرف بالكميونات ويبلغ عددها ٣٠٢٢ كميوناً.

ب-المستوى الثنائي: تتكون هنا الادارة المحلية من مستويين مثل اليابان ،مقاطعات وبلديات وكذلك المملكة المتحدة.

ت-المستوى الثلاثي: مثل فرنسا والتي تتكون من اقاليم بعدد ٢٦ ومحافظات بعدد ١٠٠ وبلديات بعدد ٣٦٥٤٧ بلدية وكذلك النظام الاداري اللامركزي المطبق في العراق والمتكون من محافظات واقضية ونواحي.

ث –المستوى الرباعي: وتتبعه عدة دول من بينها إندونيسيا والتي يقسم فيها التنظيم الاداري اللامركزي الاقليمي الى اقاليم ومراكز ومراكز فرعية وثم المستوى الاخير وهو القرى **(المبيضين واخرون،(د.ت) ، ص ٢١-٢٤).**

٣-**طرائق التنظيم داخل الادارات المحلية** : تتبع الدول طرائق وصور مختلفة في تنظيم ادارتها المحلية وسبب الاختلاف هو اختلاف الظروف السياسية والاقتصادية والثقافية داخل الدول وهذه الطرائق هي:

أ- الدمج الكلي : ويقصد به دمج الاجهزة الادارية التنفيذية مع الاجهزة الرقابية المنتخبة ففي هذه الحالة يتولى المجلس المحلي المنتخب اصدار القرارات المحلية وتنفيذها.

ب-الدمج الجزئي: في هذه الصورة التنظيمية يتم دمج الاختصاصات الرقابة والتنفيذية والتقريرية بيد مجلس واحد ويتولى هذا المجلس مهام الرقابة والتنفيذ واصدار القرارات التنظيمية اما رئيس هذا المجلس فهو معين من السلطة التنفيذية المركزية وهو يتولى مهمة تنفيذ قرارات السلطة المركزية وقرارات المجلس المحلي المنتخب مثل التنظيم الإداري في العراق في ظل قانون ١٥٩ لسنة ١٩٦٩.

ت-الفصل الكلي: تتميز هذه الصورة بوجود فصل كلي بين الجهاز التنفيذ والرقابي التشريعي العامل داخل الوحدة الادارية .

ث-الفصل الجزئي : في هذه الصورة يوجد فصل جزئي ما بين الذراعين التنفيذي والرقابي التشريعي داخل الوحدة الادارية فالذراع الرقابي التشريعي يتولاه مجلس منتخب وهو من ينتخب رئيس الجلس اما الذراع التنفيذي فيتكون من الموظفين التنفيذين المعينين من رئيس الذراع المعين بدوره من السلطة التنفيذية المركزية ويتمتع رئيس الذراع التنفيذي بصلاحيات واسعة فبإمكانه حل

المجلس المحلي ومن امثلة هذه الصورة النظام الاداري المطبق في دولة مصر **(حسين،٢٠١٦ ،ص١٣١-١٣٢)**

ثالثاً/ صور التنظيم الإداري :تعتمد الدول في سبيل تسيير امورها وتقديم الخدمات للمواطنين على صورتين للتنظيم الإداري وهما

١-المركزية الإدارية: وتعني **المركزية الإدارية** هي حصر التعليمات والقرارات الإدارية بيد المركز فقط فلا تملك الوحدات التابعة والمنتشرة افقياً أية اختصاصات وتتخذ كذلك صورتان وهي **المركزية المطلقة** وفيها يكون التركيز الإداري شديد وتعم فيها المسؤولية الهرمية فلا تملك الوحدات اية اختصاصات حتى وان كانت مفوضة وتطبق في الدول حديثة التكوين وهي في طور الانحسار ومطبقة حالياً فقط في دولتي الفاتيكان وموناكو اما الصورة الثانية هي **المركزية النسبية** وفيها تملك الوحدات التابعة افقياً بعض الاختصاصات المفوضة من المركز لتسيير الأمور الإدارية وهذه الصورة هي أوسع انتشاراً من ألأولى وبالإمكان سحب تفويض الاختصاصات من المركز فمنشأ الاختصاصات ليس اصيلاً ومقراً بالقانون وهذا هو منشأ اختلافها عن الإدارة المحلية والتي يكون فيها اختصاص الوحدات المحلية أصيل ولا يمكن تقليص الاختصاصات او سحبها ألا بقانون

٢- اللامركزية الإدارية :وهي الصورة الثانية من صور التنظيم الإداري الواسعة الانتشار والتي يلجأ اليها عدد كبير من الدول من اجل التخفيف من مسؤولية الوحدات الإدارية وتتخذ كذلك صورتان وهي **اللامركزية الإدارية الفنية** وفيها تمنح وحدات أدرية ذات مهام عمل متميزة الشخصية المعنوية في سبيل تسيير أمور العمل الإداري مثل الشركات والجامعات وبالتالي هي تتمتع بمزايا الشخصية المعنوية من الاستقلال الإداري والمالي واهلية التعاقد والتقاضي اما الصورة الثانية فهي **اللامركزية الإدارية الإقليمية** ولها تسميات مرادفة مثل الإدارة المحلية والحكم المحلي

واللامركزية الإدارية الجغرافية وسبق الحديث عن أركانها وصور تنظيمها ومستوياتها وتلجأ الدول الى تطبيق اللامركزية الإدارية الإقليمية او الإدارة المحلية في سبيل تحقيق منافع سياسية تتمثل في تحقيق مشاركة سكان الوحدات المحلية في اتخاذ القرارات وتمثيلهم على مستوى الوحدات المحلية ومنافع أدرية تتمثل بسرعة اتخاذ القرار من قبل الوحدات المحلية وتخفيف من مسؤولية السلطات المركزية ومنافع اقتصادية تتمثل بخفض الكلف لأن المشاريع والخدمات ستكون معبرة عن الحاجة الفعلية ومنافع اجتماعية تتمثل في المشاركة والتعاون في سبيل اشباع الحاجات **(المالكي ،٢٠١٩،ص٢٨-٢٩)** في ختام المطلب ألأول يتبين ان الإدارة المحلية تعني وجود مناطق جغرافية محددة ذات مصالح متميزة تدار بواسطة سكانها عن طريق الانتخاب في الغالب وتتمتع تلك المناطق بالشخصية المعنوية وتخضع لرقابة المركز لضمان حسن التنفيذ ولها عدة مستويات واكثر من طريقة في التنظيم

المطلب الثاني /ماهية المجتمع والتغيير الاجتماعي

اولاً/ مفهوم المجتمع في اللغة والاصطلاح :

١- مفهوم المجتمع في اللغة: تشير مفردة المجتمع في معاجم اللغة العربية الى الجماعة .جماعة من الاشياء او العناصر المتناظرة فيقال ايام الجمع اي تجمع الناس لصلاة الجمعة، ويقال ضربه بجمع اي ضربه بقبضة يده، ويقال تجمع القوم اي اجتمعوا من هنا وهناك والجمع هو مجموعة من الناس فيقال جاء القوم بأجمعهم اي جاء القوم كلهم، والمجتمع مكان الاجتماع ويطلق على جمع من البشر يخضعون لسنن وانظمة عامة مثل المجتمع الانساني**(الرازي ،١٩٨٣ ص١١٠-١١١)**.

٢- مفهوم المجتمع في الاصطلاح: اما مفهوم المجتمع اصطلاحاً فيعرف بأنه ((نسق مكون من العرف المنوع والاجراءات المرسومة ،ومن السلطة والمعونة المتبادلة ،ومن كثير من

التجمعات والاقسام ،وشتى وجوه ضبط السلوك الانساني والحريات ،هذا النسق المعقد الدائم التغيير يسمى المجتمع ،انه نسيج العلاقات الاجتماعية واخص صفات المجتمع انه لا يثبت على حال)) (**رام ماكيفر وشارلز بيج ، ١٩٦١ ،ص ١٦-١٧**)، فمن التعريف الذي وصف فيه ماكيفر المجتمع يتبين انه يتكون من تجمعات منضبطة ويتمتع المجتمع بسمة التعقيد ومتلازمة التغيير؛ فالمجتمع دائماً في حالة حركة ، وعدم استقرار وهو ما يعرف بالحراك الاجتماعي، وينتج عن هذا الحراك التغيير الاجتماعي ، بعدها يتحدث ماكيفر عن انطواء المجتمع على ضدين وهما المشابه والمخالفة فالمشابه تحصل بين اولئك الذين يشبه بعضهم بعضا في العقل وفي المظهر الخارجي وكلما اشتدت التحديات كلما اشتد التقارب بين المتشابهين اما المخالفة فهي تعني الاختلاف بين افراد المجتمع وهذا الاختلاف يكون سبباً في التجاذب من اجل اشباع الحاجات فكل فرد يمتلك شيء لا يمتلكه الاخر والانسان حيوان اجتماعي بطبعه في سبيل اشباع حاجاته من المختلف الاخر(**رام ماكيفر وشارلز بيج،١٩٦١، ص ١٩- ٢٢**) ويعرف (بارسونز)المجتمع بانه ((نسيج كلي معقد من العلاقات الاجتماعية))ويعرف (سبنسر) ((المجتمع بانه رابطة للتعاون بين الجماعات المختلفة المكونة للمجتمع))(**حسين ،٢٠١٥،ص٢٧**).

ثانياً : خصائص ومقومات المجتمع: يتطرق هذا القسم الى البحث في خصائص ومقومات المجتمع اذ يتصف المجتمع البشري بعدد من الخصائص وهي **التعايش** وبما ان المجتمع البشري يتكون من مجموعة كبيرة من الافراد مختلفين في توجهاتهم الفكرية وجب على هذه المجموعة ان تتعايش فيما بينها ،**التكيف** ويقصد بالتكيف قدرة الكتلة البشرية المكونة للمجتمع على التعامل مع المستجدات مع الحفاظ على وحدة هذه الكتلة ،**الاستقلالية** وتعني الاستقلالية عدم تبعية مكونات الكتلة البشرية للقوى الخارجية والقدرة على حكم الذات(**عبد الستار واخرون ،٢٠١٩ ،ص٦٩**). اما **مقومات المجتمع** فأنه يتكون من مقومات اساسية وهي:

١- **ألأرض:** تمثل الارض احد المكونات الاساسية للمجتمع فلا وجود للمجتمع دون وجود مجال ارضي يسكن فيه افراد المجتمع وليس بالضرورة ان يكون المجال الارضي كتلة متصلة واحدة وانما يمكن ان تفصل بين اجزائه الجبال والانهر والبحار كما في الدول الجزيرة التي يتوزع افراد مجتمعها على مجموعة من الجزر مثل اليابان وكما لا يشترط ان يسكن ابناء المجتمع في بقعته الارضية المحددة وانما يمكن ان يقيموا في دول اخرى ويبقون هم ابناء للمجتمع الاصلي طالما يخالجهم شعور الانتماء مثلما هو الحال مع ابناء المجتمعات العربية ،وتتوقف قوة ورفاهية المجتمع على مقدار الثروات الطبيعية والموقع الجغرافي للاطار المكاني الذي يشغله افراد المجتمع فالأرض الغنية بالموارد ذات الموقع الجغرافي المتميز تنعكس ايجاباً على قوة ورفاهية الافراد الذين يسكنون على هذه الارض والعكس صحيح كذلك ،ويطلق بعض الباحثين تسمية البيئة على المجال الارضي وبذلك يتوسع نطاق المجال الارضي ليشمل التربة والهواء والماء والحيوانات والنباتات .

٢- **السكان** : وهم يمثلون احد المكونات الاساسية للمجتمع بل هم المكون الاساسي له فلا وجود للمجتمع دون وجود السكان ،ويمكن ان يكون السكان عامل قوة او عامل ضعف ،عامل قوة اذا كانوا مجتمعين في هوية موحدة ويتمتعون بمستوى ثقافي واقتصادي عالي او فوق الوسط وطبعاً هذه يتوقف على قدرة الدولة في ادارة ملف السكان وبالعكس يكونون عامل ضعف وتفرض نظرية مالثوس صحتها ان لم تحسن الدولة ادارة هذا الملف.

٣- **القيم والعادات الاجتماعية** : لما كان الانسان حيوان اجتماعي بطبعه ويميل الى العيش المشترك بشكل جماعي فلا بد من الالتزام بالقيم التي تقرها الجماعة والتي تميزها عن باقي الجماعات والتي تعتبر معيار سلوكي مميز كذلك لابد من الالتزام ، بالعادات والتقاليد المقرة من قبل المجتمع وتعتبر القيم والعادات والتقاليد من المقومات الثقافية .

٤- **اللغة والتاريخ والمصير المشترك** : اللغة هي وسيلة التخاطب بين سكان المجتمع الواحد فهي وسيلة للتواصل فيما بينهم ومن الممكن ان يتحدث السكان اكثر من لغة فضلاً عن الى اللغة الاصلية المشتركة وفي الحقيقة تحتل اللغة مكانة متميزة بين مقومات المجتمع وعلى اساسها تنشأ الكثير من الحركات الانفصالية مثل مناداة سكان اقليم كيبك في كندا والذين يتحدثون اللغة الفرنسية بسبب احتلالهم سابقاً من فرنسا مناداتهم بالانفصال عن كندا، كذلك يحتل التاريخ مكانة متميزة في المقومات المجتمعية فهو ذاكرة الامة الحية التي ترسم مصيرها المشترك(**الحسن ،٢٠١٢ ،ص١٤٧-١٥٥**).

ثالثاً/ مراحل تطور المجتمعات :مر المجتمع البشري بعدة مراحل للتطور تتابعيه ليصل الى شكله الحالي وهذه المراحل هي

١-مرحلة القبيلة :وفيها كان التنظيم الاجتماعي ينطلق من صورة القبيلة والتي هي عبارة عن مجموع عدد كبير من العوائل ويعتمد نمط العيش فيها على الصيد والجمع والتنقل المستمر .

٢-مرحلة المدينة القديمة :وفي هذه المرحلة بدأ الجماعات البشرية بالاستقرار لتظهر لنا بواكير المجتمعات وبواكير المدن التي زوال أهلها الحرف ثم المهن المتنوعة في سبيل اشباع الحاجات مثل المدن اليونانية والرومانية وظهرت الجيوش الكبيرة والغزوات العسكرية في سبيل التوسع وتعرف كذلك هذه المرحلة بمرحلة الامبراطوريات

٣-مرحلة الاقطاعيات :وتمثل هذه المرحلة تراجع في التنظيم الاجتماعي والتي ظهرت بعد زوال الامبراطوريات اذ أصبحت كل امبراطورية عبارة عن عدد كبير من الاقطاعيات والتي حلت محلها وتحكم بواسطة عوائل وتربط هذه الاقطاعيات علاقات التنافس والصراع

٤- مرحلة الدولة القومية :وتمثل المرحلة الأخيرة من مراحل تطور المجتمع والتي بدأت مع ظهور الدولة القومية عقب معاهدة وستفاليا سنة ١٦٤٨م(**موريس دوفرجيه ،١٩٩١،ص٣١-٣٤**).

رابعاً/ التغيير الاجتماعي :يتصف المجتمع بمتلازمة التغيير فلا يوجد فيه ثبات نهائياً فما هو التغيير ؟

١-مفهوم التغيير: والذي يعرفه جي روشي هو اي تحول في البناء المجتمعي يدرك خلال اطار زمني محدد ويتمتع بالديمومة ويغير مسار حياة الجماعة بشكل عام ويحدد جي روشي من خلال التعريف خصائص التغيير الاجتماعي وهي ان يتمتع التغيير بالعمومية والاستمرارية ويكون محدد بعامل الزمن والغرض من التحديد هو لمعرفة اثر التغيير هل هو ايجابي ام سلبي ويحدث التغيير اثراً في البناء الاجتماعي مثل مؤسسة الاسرة او النظام السياسي ، اما ملز فيعرف التغيير بانه التحول الذي يحدث لأدوار الافراد في المجتمع ويعرف جنربيرج التغيير بانه اي تغير يحدث للبناء الاجتماعي كلياً او جزئياً خلال فترة زمنية محددة **(الدقس،١٩٨٧ ،ص١٦-١٧)** فالتغيير الاجتماعي هو التحولات التي تصيب البنى التي يتكون منها المجتمع وهي البنية الاقتصادية ويقصد بها نمط علاقات الإنتاج السائدة في المجتمع والبنية الديموغرافية ويقصد بها خصائص الافراد الكمية والنوعية والبنية الاجتماعية والتي تتعلق بتوزيع الافراد الطبقي داخل المجتمع والبنية الفكرية المتعلقة بالقيم والعادات والتقاليد والبنية التأسيسية المتعلقة بالبنى القانونية والسياسية المنظمة للمجتمع ويقاس هذا التحول بعامل الزمن والذي يكون ذو منحنيين في الغالب منحنى إيجابي واخر سلبي .

٢-**مصادر التغيير** : و تصنف الى مصدرين هما :

أ- المصادر الداخلية: ويحدث التغيير الاجتماعي هنا نتيجة لتفاعل البنى سالفة الذكر ويكون اطار التفاعل داخل المجتمع فمثلاً تؤثر الإدارة المحلية على المجتمع بشكل سلبي او إيجابي والتي هي جزء من البنية التأسيسية (القانونية والسياسي)والتي تصنع من تفاعل هذين المتغيرين

ب-المصادر الخارجية: يحدث هنا التغيير نتيجة لتفاعل عوامل من خارج المجتمع من خلال الاتصال بالمجتمعات الاخرى، وفيما يخص الاليات التي يجري من خلالها التغيير فهي تصنف الى الاليات التالية :

• الاكتشاف والابتكار: لا جرم ان هنالك علاقة طردية وتفاعلية بين الابتكار والاكتشاف والتغيير الاجتماعي ولطالما قاد الابتكار والاكتشاف التغيير الاجتماعي فاكتشاف الالة البخارية حول علاقات الانتاج من الاقطاع الى الرأسمالية وتغير المجتمع من زراعي الى صناعي وتطور وسائل الاتصال جعل العالم باتصال دائم واصبحت الثقافات باتصال مستمر وزادت معها سرعة التغيير في المجتمعات بشقيه الايجابي والسلبي ويتوقف الاكتشاف والابتكار داخل مجتمع ما على درجة الذكاء الموجود في المجتمع والذي يقسم اي الذكاء الى موروث ومكتسب وعلى البيئة الحاضنة لهذا الذكاء الذي يقود الابتكار والاكتشافات.

• التواصل والانتشار: سابقاً كان التغيير الاجتماعي يجري بصورة بطيئة وانتقال الاختراعات والافكار يأخذ سنين طوال كي يحدث اثره في مجرى التغيير الاجتماعي اما اليوم وبسبب تطور اليات التواصل المتعددة زادت سرعة التغيير فانتقال فكرة ربما تحدث اثر كبير في مجرى التغيير الاجتماعي لا يستوجب الامر سوى بضع دقائق(**الدقس،١٩٨٧،ص٢٠-٢١**)

• الحركات الاجتماعية : تعد الالية الثالثة من اليات التغيير الاجتماعي وتعرف الحركات الاجتماعية بانها جهود جماعية تهدف الى التغيير الاجتماعي ويؤخذ التغيير اوجه متعددة منها الاقتصادي اذ تكون مطالب الجماعات اقتصادية او تغيير سياسي فالحركات الاجتماعية هي

اجراءات مخطط لها عن قصد للتدخل في عملية التغيير الاجتماعي ،ويعرف الفكر الماركسي الحركة الاجتماعية تحرك الجماهير نتيجة للصراع الطبقي ويقصد الجماهير العمالية او الفلاحية فالحركة الاجتماعية هي عملية التغيير التي تمس بناء المجتمع ويعرف (فرانسوا شازل)الحركات الاجتماعية بانها ((جهود للمعارضة والاحتجاج الجماعية هدفها احداث تغييرات عميقة في البناء السياسي والاجتماعي للمجتمع))اما انتوني غدنز والذي يمثل الرؤية الغربية للحركات الاجتماعية فيعرف الاخيرة بانها ((جهود جماعية تهدف الى احدث التغيير الاجتماعي او الوقوف ضد التغيير وتربطها علاقات صراعية))(**الحلفي،٢٠١٧،ص١٣**) وفي ختام المبحث الأول يتبين ان المجتمع في حالة حركة وتغيير مستمر بسبب التفاعل بين البنى المختلفة اذ تشكل الإدارة المحلية جزءاً من البنية التأسيسية ويمكن ان تحدث تأثير إيجابي ان حُسن توظيفها ويمكن ان تحقق التنمية المستدامة بشكل افضل كون الأجهزة التنفيذية والتخطيطية هي في الاغلب محلية وتعبر عن الحاجة الفعلية

المبحث الثاني /الإدارة المحلية والتنمية المستدامة (توطين التنمية المستدامة)محافظة بغداد انموذجاً

المطلب ألأول / ماهية التنمية المستدامة

اولاً- تعريف التنمية المستدامة: تعرف التنمية المستدامة بأنها الاجراءات المتخذة للانتقال بالمجتمع الى وضع افضل عبر وسائل صديقة للبيئة وتعرف بأنها تلبية حاجات الاجيال الحالية دون اهدار موارد الاجيال القادمة فهي عملية موائمة بين استخدام الموارد لتلبية متطلبات الحاضر والمستقبل وتركز التنمية المستدامة على الجانب البيئي مع عدم اغفال الجوانب الأخرى والانسان فيها يمثل وسيلة وغاية وهي مضاد للتلوث والاستنزاف ((Pollution and depletion))وتتصف التنمية المستدامة بعدد من الخصائص وهي انها عملية شاملة ومستمرة وتبتغي تحقيق

العدالة داخل الدولة وبين الدول وهي متوازنة في تحقيق متطلبات الجيل الحالي والاجيال القادمة ومستقبلية فهي طويلة الامد كذلك هي تؤكد على الرشادة في استثمار الموارد والتوظيف وتؤكد على جانب المشاركة الشعبية من خلال الوحدات المحلية واهمية التنمية المستدامة تكمن في انها تضمن استمرارية الحياة.**(ابوالنصر ومحمد،٢٠١٧ ،ص٨١-٩١)**

ثانياً/ابعاد التنمية المستدامة: للتنمية المستدامة عدد من الابعاد التي اختلف الباحثون في عددها بالزيادة والنقصان الا انها تتمحور حول ابعاد ثلاث وهي :

١- البعد البيئي: ويؤكد هذا البعد على ضرورة المحافظة على البيئة وتقليل نسب التلوث من خلال ممارسة عدد من النشاطات الخضراء مثل تقليل الاعتماد على الوقود الاحفوري وزيادة الاعتماد على مصادر الطاقة المتجددة وهنالك مصارف واحزاب تمول وتتبنى هذه النشاطات مثل احزاب الخضر في اوروبا.

٢-البعد الاقتصادي: يسعى هذا البعد الى الحفاظ على الموارد الاقتصادية وعدم استنزافها وتطوير النشاطات الاقتصادية حفاظاً على حقوق الاجيال القادمة.

٣-البعد الاجتماعي : تسعى التنمية المستدامة من خلال البعد الاجتماعي الى تحقيق رفاه الانسان وألى توفير الخدمات الصحية والتعليمية المستدامة والمتطورة وتعمل على تحقيق العدالة الاجتماعية وموازنة النمو السكاني مع نمو الموارد وزيادتها وتعزز من المشاركة المحلية .**(إبراهيم ،٢٠١٩،ص٣٣)**

ثالثاً/ اهداف التنمية المستدامة : للتنمية المستدامة عدد من الاهداف التي تسعى لتحقيقها والتي حُددت خلال عدد من المحطات كان من ابرزها مؤتمر ستوكهولم عام ١٩٧٢م ولجنة (برونتلاند)التيُ شكلت عام ١٩٨٧م ومؤتمر اهل الارض الاول في ريدوجانيرو عام ١٩٩٢م ثم مؤتمر اهل

الارض الثاني في جوهانسبورغ عام ٢٠٠٢م والذي حُددت من خلاله خطة القرن الحادي والعشرين اما عن اهداف التنمية المستدامة العالمية فهي : **(القضاء على الفقر ، القضاء على الجوع ، تطوير الخدمات الصحية والتعزيز من قدراتها ، توفير فرص تعليم عادلة ، المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة ، توفير مياه صالحة للشرب ، تعزيز الاعتماد على مصادر الطاقة النظيفة ، توفير فرص عمل لكلا الجنسين ،صناعة خضراء مستدامة ، المساواة داخل الدولة وتقليل الفجوة بين الدول ، العمل على توفير مدن ومجتمعات محلية مستدامة ، الانتاج والاستهلاك المسؤول ، تحسين المناخ والحد من تدهوره ،المحافظة على المسطحات المائية والتنوع الاحيائي ، محاربة التصحر وحماية التنوع ،السعي لبناء سلام مستدام ، تعزيز الشراكة في سبيل تحقيق الاهداف) (كافي،٢٠١٧، ٨٥-٩٠).**

رابعاً/مبادئ التنمية المستدامة : للتنمية المستدامة عدد من المبادئ الاساسية وهي:

أ-المشاركة :وتعني مشاركة الاطراف الرئيسية في عملية التنمية **ب**-المسؤولية المشتركة للأطراف الفاعلة في التنمية المستدامة والاطراف هي المنظمات الدولية ،الدول والحكومات ،المجتمعات المحلية والمجتمع المدني والشركات والمصانع والعاملين فيها **ت**-العمل على تنمية واستدامة الموارد **ث**-مبدأ اللامركزية الإدارية اذ يساهم افراد المجتمع في اتخاذ القرار ويتأتى ذلك من خلال الادارات المحلية **ج**-خدمة الفقراء والطبقات المهمشة **ح**-مشاركة المرأة **خ**-مسؤولية الدول الصناعية الكبرى عن اضرار الدول الصغيرة الاكثر هشاشة بالتأثر بالتغييرات البيئية **د**- الانسان هدف ووسيلة التنمية **(أبو النصر ومحمد،٢٠١٧ ،١١٣-١١٤)**

خامساً/ توطين التنمية المستدامة: ويقصد بتوطين التنمية المستدامة هو إضفاء الطابع المحلي على اهداف التنمية المستدامة أي تبني اهداف التنمية المستدامة من قبل الإدارات المحلية والعمل على تنفيذها وعززت جائحة كورونا من ضرورة توطين اهداف التنمية

المستدامة السبعة عشر اذ اظهر حجم الوفيات حول العالم بسبب جائحة كورونا والذي ناهز السبعة ملايين ضعف الحكومات المركزية والمحلية في الجانب الصحي وعزز من فرضية ضرورة العمل على توطين التنمية اذ بات حوالي(٧٨) مليون شخص تحت خط الفقر المدقع وصرح رئيس بنك التنمية الاسيوي السيد (ماساتوجو اساكاوا)بأن ازمة كورونا قد كشفت عن نقاط ضعف اجتماعية واقتصادية وسياسية ويعد توجه التوطين هو الحل مع عدم اغفال دور الحكومات المركزية بعدها تبنى بنك التنمية الاسيوي (Asian) Development Bank A.D.Bخطة للتوطين ٢٠١٥-٢٠٣٠ويتبين ان الاتجاه العالمي تبنى مفهوم التوطين قبل وباء كورونا الا ان الوباء قد عزز من ضرورته وطرح لنا بنك التنمية هدف ثامن عشر للتنمية المستدامة وهو استدامة القيم والاخلاق (Values and morals) ويعمل على تحقيق الاهداف بالتعاون مع ((UNDPوالمنظمات الدولية ويرفعون شعار عدم ترك احد خلف الركب (Leaving no one behind) ويعمل بنك التنمية الاسيوي بالتعاون على تنفيذ التوطين من خلال منح القروض الميسرة ويهدف الى تنفيذ التوطين الكامل مع حلول عام ٢٠٣٠ اذ عقد في عام ٢٠٢١ سلسلة من اجتماعات الطاولة المستديرة لوضع خريطة للطريق وتم منح عدد من الدول قروض ميسرة منها كمبوديا **(Bruno andother,2023,p15-36)**ويسعى التوطين الى الوصول الى المدن الذكية المستدامة (Sustainable smart cities والتي تعرف كتعريف اجرائي (بأنها تلك المدن التي تسعى الى الحفاظ على الموارد من خلال تطبيق اهداف التنمية المستدامة السبعة عشر عبر توظيف تقنيات الحاسوب فهي مدن تجمع ما بين الاستدامة واهدافها وما بين تقنيات الحاسبة والذكاء الاصطناعي وصولاً الى هدف التحضر الأخضر Green urbanization) والذي يتمتع بعدد من الخصائص اي التحضر الاخضر منها ،العمل على تحسين المناخ ،تحسين استهلاك الطاقة وصولاً الى صفر انبعاث CO_2،مدن نظيفة خالية من النفايات ،مسطحات

مائية (تحضر ازرق) ،حدائق ،نقل مستدام ،مجمعات صحية ،الحفاظ على المباني ،تشجيع التعليم والبحث العلمي في سبيل خدمة اهداف التحضر الاخضر كذلك يسعى التوطين الى تحقيق انسنة المدن ووفقاً للأنسنة تكون التنمية بالإنسان وللإنسان مع مراعاة فوارق المدن والمجتمعات واحتياجات الافراد المختلفة ومن خصائصها شوارع صديقة للبيئة تحضر اخضر وازرق وللأنسنة متطلبات وهي اقرار التشريعات التي تعزز من حماية البيئة واستدامتها وتفعيل الشراكة المجتمعية عبر منظمات المجتمع المدني والعمل على تطوير رأس المال البشري وترقيته الى رأس المال الفكري والتأكيد على المشاركة الشعبية من خلال تفعيل الادارات المحلية ونقل الصلاحيات وبناء القدرات وكذلك العمل على الحفاظ على التراث والثقافة المحليين **(البريدي ،٢٠١٥،ص ٣١٨-٣٢١)**من كل ما تقدم يتبين ان هنالك توجه عالمي للاستفادة من امكانيات الادارة المحلية في تحقيق التنمية المستدامة عن طريق توطينها وان هنالك اقران ما بين الادارة المحلية والتنمية المستدامة في سبيل تحقيق الرفاه الاجتماعي وكذلك هنالك فجوة Gapما بين الادارات المحلية في دول عالم الشمال وما بين الادارات المحلية في البعض من دول عالم الجنوب وهنالك تأخرعن اللحاق بالركب لأسباب ذاتية وموضوعية وتطرق البحث بشيء من الاستفاضة بالحديث عن ماهية التنمية المستدامة اذ امسى مستقبل الاجيال في خطر نتيجة للأخلال بالأمن البيئي نشاهد ونلمس اليوم اثار التغييرات المناخية التي باتت تعصف بدول العالم اجمع؛ لذى على الإدارات المحلية عامة وبشكل خاص في المناطق الاكثر تضرراً ومنها العراق الذي احتل المرتبة الخامسة في هشاشة الوضع البيئي بين دول العالم استغلال كافة القدرات في سبيل معالجة هذا الملف وتحقيق التنمية المستدامة .

المطلب الثاني /محافظة بغداد والتنمية المستدامة :تم اعتماد محافظة بغداد كنموذج للأدارة المحلية للبحث في عمل هذا النموذج في توطين التنمية المستدامة وما هي إمكانية الاستفادة من الإدارة المحلية في النموذج (محافظة بغداد) في تحقيق اهداف التنمية المستدامة السبعة عشر .

اولاً/ اذرع محافظة بغداد وتوطين التنمية المستدامة :لمحافظة بغداد ذراعين يعملان على توطين اهداف التنمية المستدامة وهما الذراع التقريري الرقابي (مجلس المحافظة) والذراع التنفيذي (المحافظ الرئيس التنفيذي الأعلى وباقي الهيكل الإداري) وفي محاولة لأسقاط هذه الأهداف على عمل محافظ بغداد نجد ان بعض الأهداف يدخل ضمن الاختصاصات المحلية والبعض الاخر منها يدخل ضمن الاختصاصات المركزية والبعض الاخر في سبيل إنجازه يستوجب التعاون الدولي ولمحافظة بغداد بذراعيها لجان واقسام متخصصة تعمل على تحقيق اهداف التنمية المستدامة ومنها فيما يخص محافظة بغداد ؛مجلس التخطيط والتنمية وهو جهة استشارية لذراعي المحافظة تأسس سنة ٢٠١٢ويعمل على تضمين مبادئ التنمية المستدامة في التنمية المحلية وضمان سير خطط التنمية المحلية وعدم تقاطعها مع الخطط المركزية ،مجلس محو الامية والذي تأسس سنة ٢٠١١ ويتولى مهمة القضاء على الامية بالتعاون مع جهاز محو الامية الاتحادي والتابع لوزارة التربية ،مجلس حماية وتحسين البيئة وتشكل بموجب المادة ٧ من قانون رقم ٢٧ لسنة ٢٠٠٩ قانون حماية وتحسين البيئة وهو برئاسة المحافظ وعضوية مدير عام بيئة بغداد ومدراء الدوائر ذات العلاقة ،لجنة إدارة اعمال الدفاع المدني وتشكلت بموجب قانون ٤٤ لسنة ٣٠١٣ ومهمتها الحفاظ على سلامة مدينة بغداد من الكوارث الطبيعية والحرائق ،الهيئة التنسيقية المحلية وهي برئاسة المحافظ وعضوية مدراء الوحدات الإدارية ومهمتها الوقوف على عوائق تنفيذ الخطط التنموية ومن أقسام

المحافظة المتخصصة والتي تعمل على تنفيذ خطط التنمية المستدامة هيئة الاستثمار وقسم التخطيط العمراني وقسم التخطيط العام وقسم الإدارة العامة والتنسيق الحكومي وقسم العلاقات الدولية وقسم تعظيم الموارد الذي استحدث سنة ٢٠١٩ ومهامه إدارة حساب الإيرادات المحلية للمحافظة ودراسة وتحليل واقتراح الإيرادات المحلية واقتراح أولويات لائحة المشاريع المحلية المحققة للإيراد المحلي واعداد الموازنة المحلية للمحافظة بأموال الإيرادات المتحققة وفق أبواب صرف محددة ومراجعة تقارير تنفيذ المشاريع المحلية ونفذ هذا القسم عدد من المشاريع منها مشروع المولدات المملوكة للمحافظة والتي تدخل ضمن الهدف الثاني عشر من اهداف التنمية المستدامة وهو الإنتاج والاستهلاك المسؤول ومشروع الملاعب المتعددة والتي تدخل ضمن الهدف لحادي عشر والمتعلق باستدامة المدن اما عن تحصيل الإيرادات وحجمها فلم يباشر القسم بتحصيلها وبالتالي لم يُفتتح حساب الإيرادات المحلية لان فترة استحداثه تزامنت مع حل مجالس المحافظات وهي التي تحدد مقدار الرسم مقابل الخدمة المقدمة **(مهدي ،٢٠٢٣ ،ص بلا)** واما اللجان التي تخص مجلس محافظة بغداد فيبلغ عددها الكلي ٢٨ لجنة منها لجان ذات تماس مباشر بالتنمية المستدامة وتتولى مهمة وضع الخطط التنموية والنظر في المعوقات والعمل على تذليلها بالتعاون مع الجهات ذات العلاقة ومن هذه اللجان لجنة السياحة والاثار التي تتولى مسؤولية الحفاظ على المواقع الاثرية في العراق ولجنتا الثقافة و التربية والتعليم واللتان تتوليان مسؤولية وضع الخطط لرفع المستوى التعليمي وهو يمثل الهدف الرابع ولجنتا البيئة والزراعة والموارد المائية واللتان تتوليان مهمة وضع الخطط وإصدار القرارات والأنظمة للحفاظ على البيئة عملاً بالهدف الثالث عشر والرابع عشر والخامس عشر ولجان الاقتصاد والمالية والاستثمار والتخطيط والاعمار والتطوير اللواتي يتولون مسؤولية اصدار الأنظمة ووضع الخطط التنموية والاستثمارية عملاً بعدد من اهداف التنمية المستدامة وهي السابع والثامن والتاسع والحادي عشر ولجنة المرأة والاسرة والتي مهمتها تمكين المرأة

عملاً بالهدف الخامس ولجان النقل والموصلات والكهرباء اللواتي يتولون مسؤولية وضع الخطط وإصدار الأنظمة عملاً بالهدف السابع والثاني عشر ولجنة الرعاية الاجتماعية التي تمارس مهامها في ضوء الهدفين الأول والثاني ولجان منظمات المجتمع المدني وشؤون العشائر التي تعمل على تطوير عقود الشراكة وهو يمثل الهدف السابع عشر ولجنة خدمات الأطراف والتي تعمل في حدود الهدف العاشر الذي يؤكد على ضرورة تحقيق المساواة بين البلدان وداخل البلدان من ناحية الخدمات والمنافع **(محمود ،٢٠٢٠ ،ص١١٤)** اما فيما يتعلق بجانب العمل الميداني فلقد اعد وصادق مجلس محافظة بغداد في دورته الأخيرة (٢٠١٣-٢٠١٧)والتي امتدت لغاية ٢٠١٩ وهو تاريخ حل المجالس المحلية على خطة تنمية مهمة فيها العديد من الفقرات منها مشروع انشاء المدن الخمسة المحيطة ببغداد والغرض منها تخفيف الضغط السكاني والقضاء على العشوائيات والتجاوز وبناء أربعة مستشفيات رئيسية في مناطق الحرية والشعلة والبياع والفضيلية وبناء ٥٠٠ مدرسة واضافة ٣٠٠٠ صف وبناء المدارس التي هدمت من قبل وزارة التربية بموجب مشروع رقم ١ بعدد ١٩٦ مدرسة وانشاء الف ملعب خماسي وتأهيل البنايات الحكومية المتروكة وكان كذلك للمجلس دور في تعزيز التنمية المستدامة بجانبها الاجتماعي من خلال اجراء عدد من الدراسات حول ازدياد معدلات الطلاق والعمل على توفير فرص عمل للنساء الارامل عملاً بالهدف الخامس من اهداف التنمية المستدامة كذلك عمل المجلس على تأسيس هيئة الرعاية الاجتماعية والتي تتكون من عضوية عدد من اللجان وتعمل بالتنسيق مع دوائر وزارة العمل بهدف القضاء على الفقر وتقديم الرعاية للمرأة **(راضي ،٢٠١٥ ،١٣٥-١٣٨)**

ثانياً/إنجازات محافظة بغداد في مجال التنمية المستدامة وتوطينها: عملت محافظة بغداد على تنفيذ عدداً من اهداف التنمية المستدامة منذ تأسيسها وتزايدت وتيرة التنفيذ خلال السنوات

الثلاث السابقة لأسباب عده منها الاستقرار الأمني النسبي بعد القضاء على تنظيم داعش الإرهابي ففي المجال الصحي والذي يمثل الهدف الرابع من اهداف التنمية المستدامة انجزت المحافظة بناء تسعة مراكز صحية وزعت اغلبها على مناطق اطراف بغداد والتي لا يتوفر فيها مراكز صحية مثل منطقة شاعورة ام جدر والتي تقع في نهاية قضاء الزوراء كما استؤنف العمل في خمسة مستشفيات بعد توقفه لتصل نسب الإنجاز الى ٨٠% بشكل عام للمستشفيات الخمسة وهي مستشفى الفضيلية العام بسعة ٢٠٠ سرير وبمساحة كلية ٦٧٠٠٠ م^{٢} مع مجمع سكني للملاكات الطبية ويوفر حوالي ١٠٠٠ فرصة عمل ومستشفى الشعب العام بسعة ٢٠٠ سرير وبمساحة كلية ٤٠,٠٠٠م^{٢} ومتكون من خمسة طوابق مع معمل لإنتاج الاوكسجين ومستشفى الحرية العام بسعة ٤٠٠ سرير وبمساحة كلية تبلغ ٢٢ دونم ومتكون من خمسة طوابق وتأهيل مستشفيات النعمان بسعة ٧٥ سرير والشيخ ضاري بسعة ٣٥٠ سرير واعمار مستشفى اليرموك بسعة ٣٨٠ سرير فضلاً عن العمل على تأهيل مدينة الكاظمين الطبيبة بالتعاون مع وزارة الصحة والتمويل من محافظة بغداد وفي مجال التعليم والذي يمثل الهدف الرابع أنجزت المحافظة خلال السنوات الثلاث الماضية بناء ١٣٦ مدرسة واضافة صفوف في ١١٦ مدرسة ليكون المجموع الكلي للمشاريع التربوية المنجزة هو ٢٥٢ مشروع وفي مجال بناء المجمعات السكنية أنجزت محافظة بغداد عدداً منها عملاً بالهدف الحادي عشر من اهداف التنمية المستدامة اذ أنجزت المحافظة بناء مجمعين سكنين لموظفي المحافظة في منطقتي البتاوين والمحمودية كذلك تعمل على انجاز مجمع سكني في منطقة سبع البور بنسبة انجاز بلغت ٧٠% ويشغل مساحة ١٠٠ دونم ويضم ١١٠٠ شقة سكنية ومزود بأبنية خدمية وتعمل على انجاز مجمع سكني بمنطقة بسماية بنسبة انجاز ٦٠% فضلاً تنفيذ مشاريع متنوعة في الاقضية المحيطة بالعاصمة بغداد شملت اعمال أكساء الشوارع بنسب انجاز بلغت ٧٠% كما يتم العمل على تأهيل مداخل العاصمة بغداد بعد

خمسة مداخل رئيسية اما فيما يتعلق بتنفيذ الهدف السادس والمتعلق بتوفير مياه صالحة للشرب تعمل المحافظة على انجاز سبعة مشاريع وبنسب انجاز متقدمة مثل مشروع ماء المحمودية سعة ٤٠٠٠ م^{3} بالساعة ومشروع لفلترة الماء في منطقة اليوسفية ومجمع ماء حي الزيتون ومشروع ماء الطارمية الثاني بطاقة ٨٠٠٠م^{3} بالساعة وفي مجال تطبيق الهدف الثالث عشر والمتعلق بالحفاظ على البيئة والحد من التلوث وتحسين المناخ بدأت محافظة بغداد بتنفيذ خمسة مشاريع لتصريف المياه الثقيلة وهي مشروع مجاري أبو غريب بطاقة تصريفية ٤١,٧٥٤ م٣ باليوم ويضم تسعة محطات ويخدم ٢٤٦,٠٠٠ فرد ومشروع مجاري النهروان بطاقة تصريفية ٦٧,٥٨٦ م٣ باليوم مع مد شبكات لتصريف مياه الامطار ويخدم ١٥٧.٠٠٠ فرد ومشروع مجاري منطقة سبع البور بطاقة ٤٤,٨٧٣ م٣ باليوم ويخدم ١٣,٠٠٠ فرد ومشروع مجاري ناحية الوحدة بطاقة ٤٨,٠٠٠ م٣ باليوم ويخدم ١٤٧,٠٠٠ فرد ومشروع مجاري قضاء الراشدية بطاقة تصريفية ١٣,٠٠٠ م٣ ويخدم ٤٨,٠٠٠ فرد وفي اطار تنفيذ نفس الهدف نفذت المحافظة انشاء عدد من المساحات الخضراء في المناطق المحيطة بالعاصمة والمعروفة بحزام بغداد **(تقرير محافظة بغداد،٢٠٢٣،ص بلا)** اما سبب تقديم خدمات المجاري والماء وتعبيد الطرق وانشاء الحدائق لأطراف بغداد من قبل المحافظة دون العاصمة فيتعلق ذلك بكون الخدمات المذكورة تقدم من قبل امانة العاصمة وفي ذلك تداخل بالمهام لامجال لذكره في صفحات البحث. يتبين في ختام البحث ان محافظة بغداد كنموذج للإدارة المحلية نجحت بشكل نسبي في تبني عدداً من اهداف التنمية المستدامة واخفقت في البعض الاخر خاصة فيما يتعلق بمجال المحافظة على البيئة ومحاربة التلوث لأسباب عدة منها الافتقار الى لأجهزة والكوادر المتخصصة وعدم الاهتمام بشكل جدي بهذا الملف كذلك يتبن لنا إمكانية تبني اهداف التنمية المستدامة وتحقيقها من قبل الوحدات المحلية وفي ذلك يتحقق التوطين .

المصادر:

١- الفيروزابادي ،مجد الدين محمد بن يعقوب.٢٠٠٨ . القاموس المحيط .ط١ .دار الحديث . القاهرة

٢- مدكور ،إبراهيم واخرون .١٩٩٣.المعجم الوسيط ،ط٣ ،مجمع اللغة العربية .القاهرة

٣-الرازي ، محمد بن ابي بكر .١٩٨٣ .مختار الصحاح ط١.دار الرسالة .الكويت

٤- الحمداني ،سامي حسن نجم. ٢٠١٤ . الادارة المحلية وتطبيقاتها والرقابة عليها . ط١.المركز القومي للإصدارات القانونية .القاهرة

٥- المبيضين، صفوان.(د.ت).المركزية واللامركزية في تنظيم الإدارة المحلية .ط١.البازوري.عمان

٦-مرعي،مثنى فائق.٢٠١٨.الحكم المحلي المفاهيم الأسس التجارب .ط١.اريدو للطباعة. القاهرة

٧-حسين ،فرح ضياء.٢٠١٦.الحكومات المحلية .ط١.الهاشمي للكتاب الجامعي. بغداد

٨-عواضه،حسين محمد .١٩٨٣.الأدارة المحلية وتطبيقاتها في الدول العربية ،ط١،المؤسسة الجامعية .بيروت

٩-حمود،ازل عبد الله .٢٠١٩.بناء القدرات المؤسسة للحكومات المحلية في العراق بعد عام ٢٠٠٥.رسالة ماجستير غير منشورة .كلية العلوم السياسية .جامعة بغداد

١٠-الشيخلي ،عبد الرزاق .٢٠١٥.الادارة المحلية دراسة مقارنة .ط٢.مكتبة السيسبان. بغداد

١١-بدير ،محمد علي .٢٠١١.مبادئ واحكام القانون الإداري .ط١.العاتك. القاهرة

١٢-الشيحة ،عدنان عبد الله .الادارة المحلية في المملكة العربية السعودية .مجلة جامعة الملك سعود .العدد(١)

١٣- المكاوي ،عاطف عبد الله.٢٠١٥.التفويض الإداري . ط١ .مؤسسة طيبة .القاهرة

١٤- المالكي ،رائد حمدان .٢٠١٩.الحكومات المحلية .ط١.دار السنهوري. بيروت

١٥- رم ماكيفر وشارلز بيج،١٩٦١.المجتمع ترجمة علي أحمد.ط٢.مكتبة النهضة .القاهرة

١٦- حسين ،عدي فالح.٢٠١٥.علم الاجتماع السياسي دراسة معاصرة .ط١.مكتبة اليمامة .بغداد

١٧-عبد الستار، هشام حكمت واخرون. ٢٠١٩ .علم الاجتماع السياسي .ط١.الدار الجامعية للطباعة والنشر. بغداد

١٨-الحسن ،أحسان محمد.٢٠١٢.مبادئ علم الاجتماع.ط٣.دار وائل للنشر .عمان

١٩-دوفرجيه.موريس.١٩٩١.علم اجتماع السياسة ومبادئ علم السياسية ترجمة سليم حداد.ط١.المؤسسة الجامعية .بيروت

٢٠-الدقس،محمد.١٩٨٧.التغيير الاجتماعي بين النظرية والتطبيق.ط١.دار مجدلاوي .عمان

٢١-الحلفي،جاسم.٢٠١٧.الحركات الاجتماعية في العراق .ط١.سطور للنشر .بغداد

٢٢-كافي ،مصطفى يوسف.٢٠١٦.التنمية المستدامة .ط١.دار الاكاديميون. عمان

٢٣- أبو النصر، مدحت ومحمد ،ياسمين مدحت .٢٠١٧.التنمية المستدامة مفهومها .ابعادها. مؤشراتها .المجموعة العربية .القاهرة

٢٤- البريدي، عبد الله عبد الرحمن .٢٠١٥ .التنمية المستدامة مدخل تكاملي لمفاهيم الاستدامة وتطبيقاتها مع التركيز على العالم العربي.ط١ .العبيكان للنشر .الرياض

٢٥-محمود .جلال احمد .٢٠٢٠.رسم السياسات المحلية لمحافظة بغداد .دراسة حالة .مشروع دبلوم عالي. كلية الإدارة والاقتصاد جامعة بغداد .

اللقاءات

١-مهدي،يوسف عبد الغني .معاون مدير قسم تعظيم الموارد .محافظة بغداد

التقارير

١-تقرير إنجازات محافظة بغداد لسنة ٢٠٢٣

المصادر الأجنبية:

1- by Bruno Carrasco, Hanif A. Rahemtulla, and Rainer Rohdewohld.2023. : Decentralization, Local Governance, and Localizing the Sustainable Development Goals in Asia and the Pacific. . fist published. . Routledge taylor and Francis group. . London

2-Mr. G. Shabbir Cheema, Director, MDGD/UNDP_ Report of the United Nations Global Forum on Innovative Policies and Practices in Local Governance Gothenburg, Sweden, 23-27 September 1996 .p.9